

البناء

الأردن... وتحالفات الضرورة!؟

◆ هشام الهيشان

في ظل تطورات «خطيرة» ومتلاحقة تعيشها المنطقة ككل، وفي ظل واقع سياسي وأمني ساخن يفرض وجوده بقوة في المنطقة، ومن مطلق أن السياسة هي من تحرك مصالح الدول، وبما أن السياسة هي لغة المصالح وهي من تحرك براغماتية أغلب دول الإقليم، فالسياسة البراغماية هي التي تدفع الآن بقوة كل دول المنطقة للبحث عن حلول «مرحلية» تقبها من أتون نار متسارعة، ومخططات صهيوي - أميركية هدفها إغراق المنطقة ككل في جحيم الفوضى، ولهذا... فمن الطبيعي أن نسجم عن نشوء تقارب في الرؤى والآراء بين بعض الدول المتأثرة إلى حد ما، بما يجري في عموم المنطقة العربية وبين بعض القوى الدولية المتصاعد نفوذها بالمنطقة العربية، والهدف هذه المرة هو تقادي السقوط في جحيم هذه الأزمات التي تمرّ بها المنطقة بشكل عام، والهروب من بعض الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية التي يمرّ بها بعض الدول في المنطقة، وهذه العوامل بدورها هي من أسست لتلور معالم تقارب جديد متوقع مستقبلاً وبقوة بين عمان وموسكو.

ومع مؤشرات هذا التقارب «المرحلي» والمتوقع مستقبلاً، والذي بدأت تتضح معالمه تدريجياً في الوقت الحالي، بعد الزيارة الأخيرة للملك الأردني إلى موسكو ولقائه بالرئيس الروسي، ودعم الأردن لحرب روسيا على الإرهاب وتنسيق جهود محاربة الإرهاب في الجنوب السوري مع الروس، وهنا من الطبيعي أن نرى كنتيجة أولية لهذا التقارب وهذا التنسيق بين الحين والآخر بعض

التقارب في الآراء بين العاصمتين في مجموعة ملفات إقليمية، سواء في العراق أو في سورية أو في اليمن إلى حد ما، والسبب في ذلك يعود مرحلياً إلى تقاطع المصالح بين الاستراتيجية الإقليمية للدولة والنظام الأردني الساعي إلى احتواء اضطرابات المنطقة ومنعها من الامتداد إلى الداخل الأردني، واستراتيجية ورؤية الدولة الروسية التي بدأت حرباً شاملة على الإرهاب في المنطقة ككل لحماية نفسها ودعم حلفائها.

بالطبع هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التقارب إن تمّ فعلاً وتحوّل إلى شراكة فعلية، فسيكون هذا التقارب عنواناً لمرحلة جديدة لكل أحداث المنطقة، وسيخلط أوراق الإقليم ككل من جديد، وسيؤثر بشكل بناء في مسار وضع الحلول لفوضى الإقليم بشكل عام.

ولكن هناك محددات تشكل هذا التقارب وطبيعته، ومع الحديث عن تلور نقاط التقاء روسية أردنية، برز الدور السعودي -الخليجي المعارض من الأساس لفكرة التقارب، ومع زيادة الضغط السعودي القطري على النظام الأردني اقتصادياً وسياسياً بخصوص منع فكرة التقارب مع روسيا وإيران، فقد برزت بالفترة الأخيرة بعض التناقضات بين صنّاع القرار الأردني، وهذه التناقضات بدأت تتحدث فعلياً عن وجوب تخلي الأردن عن المرجعية السعودية، والتوجه السريع نحو موسكو وطهران لتعديل ميزان التحالفات الأردنية على ضوء ما يجري من تطورات متسارعة في المنطقة، واليوم بدأت بالفعل بعض دوائر صنع القرار الأردني تتحدث عن وجوب وجود دور تنسيقي عربي -إيراني للمساعدة في إخماد نار الحروب الطائفية والمذهبية في المنطقة، وعن وجوب وجود دور تنسيقي عربي - روسي يساعد في وضع حلول عاجلة لأزمات المنطقة.

وهنا تبرهن إلى الواجهة حقيقة أنّ بعض دوائر صنع القرار للنظام الأردني بدأت تدفع النظام فعلياً إلى اتخاذ قرار تدريجي للخروج من تحت عباءة بعض دول الخليج، والسعودية تحديداً، والتوسع بتحالفاته مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، فهناك اليوم حقائق جديدة وخفايا بدأت تظهر على أرض الواقع، وهذه الحقائق والخفايا تقول إنّ الدولة الأردنية أصبحت الآن تعيش في محيط جغرافي ساخن أمنياً وسياسياً، فلسطين - العراق - سورية، وفي وضع داخلي مضطرب سياسياً واقتصادياً إلى حد ما.

وهذا ما أفرز بدوره نوعاً من التقارب في الآراء بين العاصمتين الأردنية والروسية، إلى حد ما بخصوص الملفات الساخنة في الإقليم ككل، فهذه الملفات بشكل خاص وضعت كلتا الدولتين في خاتمة واحدة من جهة الخطر المحدق بهما، فهذه المرحلة الحالية ونظراً إلى صعوبتها وتطور وتلاحق الأحداث في المنطقة، هي من دفعت إلى أن تكون هناك حالة من التقارب في الآراء والرؤى بين البلدين والنظامين، ولو مرحلياً.

ختاماً، يعتبر المراقبون أنّ النظامين الروسي والأردني يملكان من الأوراق ما يجعلهما قادرين على إنقاذ المنطقة ككل من جحيم الفوضى، ولكن معادلة اكتمال هذا التقارب ليتحوّل إلى شراكة حقيقية، ما زالت بحاجة إلى كثير من العمل من قبل الجانبين، وبحاجة إلى مزيد من القرارات الصعبة من قبل النظام الأردني، الذي ما زال إلى الآن يدور وإلى حد ما في فلك رؤية المحور الخليجي - الأميركي لنتائج وتطورات ملفات المنطقة.

◆ كاتب وناشط سياسي-الأردن
hesham.habeshan@yahoo.com

كوا ليسا

تؤكد مصادر عسكرية عراقية أنّ الذي يؤخر البدء بتنفيذ خطة التقدم نحو الموصل ليس نقصاً في الإجراءات التحضيرية، بل انتظار حسم سياسي لحدود دور «البشمركة» من جهة، وطبيعة مشاركة «الحشد الشعبي» من جهة ثانية، وهما قضيتان تحتاجان تفاهماً عراقياً، عراقياً تفاهماً مماثلاً أميركياً -إيرانياً في ضوء الخلاف الكردي- العربي حول الموصل، والخلاف الأميركي -الإيراني حول دور «الحشد الشعبي».

ترامب يقبل ترشيح الحزب الجمهوري ويتعهد بالتخلي عن سياسة تغيير الأنظمة



أعلن دونالد ترامب، قبوله رسمياً ترشيح الحزب الجمهوري له لخوض الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة، متعهداً بهزيمة منافسته المرشحة عن الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون. ترامب، اتهم في خطاب الفاء في احتتام المؤتمر القومي للحزب بعد أربعة أيام من انطلاقه في كليفلاند بولاية أوهايو، منافسته الديمقراطية بأنها كوزيسرة سابقة للخارجية تركت إرثاً من «الموت والدمار والإرهاب والضعف»، متعهداً بالتصدي بقوة للجريمة والهجرة غير الشرعية.

و أكد أنّ السياسات التي انتهجتها كلينتون في العراق وليبيا ومصر وسورية جعلت الوضع أكثر سوءاً، ملقياً باللوم عليها في ظهور متشدي تنظيم «داعش»، موضحاً «بعد 15 عاماً من الحروب في الشرق الأوسط وبعد اتفاق تريليونات الدولارات وفقدان الآلاف الأرواح، فإن الوضع أكثر سوءاً مما كان في أي وقت مضى. هذا هو ميراث هيلاري كلينتون: الموت والدمار والإرهاب والضعف»، وتابع «نلك هو السبب في أنّ رسالة هيلاري كلينتون هي أنّ الأمور لن تتغير أبداً... رسالتي أنّ الأمور يجب أن تتغير ويجب أن تتغير الآن».

المرشح الجمهوري، أكد أنّ كلينتون حذفت 33 ألف رسالة من بريدها الإلكتروني، في مراسلاتها المهنية عندما كانت وزيرة للخارجية، وحين هتف «الحاضرون «احبسوها» في إشارة لكلينتون، لوج ترامب ولم يبدد قاتلاً «فقطزيمها في تشرين الثاني حيث ستجري انتخابات الرئاسة في الثامن من ذلك الشهر».

وفي السياق، اتهم ترامب حلف شمال الأطلسي بأنه فشل في محاربة الإرهاب، وأصبح من الماضي، معلناً عن خطته بالتخلي عن «السياسة الفاشلة في تغيير الأنظمة».

كما وتطرق في خطابه إلى قضية المهاجرين قائلًا «لن نسمح بدخول إلا من يحبون بلدنا، ولن نقبل لاجئين من دول تعاني الإرهاب». وشدد على

غوتيريس يتقدم السباق على منصب الأمين العام للأمم المتحدة

تقدم رئيس الوزراء البرتغالي السابق أنطونيو غوتيريس على بقية المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، بعد الجولة الأولى من التصويت في مجلس الأمن الدولي، في حين احتل المركز الثاني نتيجة الاقتراع السري الرئيس السابق لسلفينيا دانيلو تورك.

وقد أجرى مجلس الأمن الدولي، أول من أمس، الجولة الأولى من انتخابات المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. وقد رشح 12 مسؤولاً نفسه لهذا المنصب. وتوقع الدبلوماسيون أن يكون الاختيار بين المرشحين الـ 12 طويلاً ومعقداً، بالنظر إلى المنافسة الكبيرة بينهم، ويطلع 6 رجال و 6 نساء إلى تولى المنصب الأعلى في المنظمة الدولية، بحلول الأول من كانون الثاني المقبل.

زعيم صرب البوسنة والهرسك يطعن بقرار لاهاي

قدم زعيم صرب البوسنة والهرسك السابق رادوفان كاراجيتش، طعنًا ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية والذي صدر بحقه لدوره في حرب البوسنة، ولا سيما في تدبير مجزرة سيربرينيتسا.

ونقل عن محامي كاراجيتش، قوله إن موكله طلب إعادة النظر في الحكم بسجنه لمدة 40 سنة، اعتماداً على 50 حجة ذكرها في طلبه. ويوضح زعيم صرب البوسنة في طلب استئناف القضية، أنه راح ضحية «عملية مسبقة تستهدفها استعمال سيطرة الشعب الصربي في البوسنة بشكل عام وكاراجيتش شخصياً»، وكانت المحكمة قد أدانت كاراجيتش يوم 24 آذار الماضي بـ10 تهم من أصل 11 مدرجة على لائحة الاتهام وقضت بسجنه لمدة 40 عاماً. وتتعلق التهم التي أدبى بها كاراجيتش بجرائم وعمليات إبادة ارتكبت خلال حرب البوسنة في الفترة 1992-1995. وحللت المحكمة كاراجيتش مسؤولية تنظيم مذبحته المسلمين في مدينة سيربرينيتسا عام 1995 التي راح ضحيتها ما بين 7 و 8 آلاف رجل مسلم، وفي تدبير هجمات على المدنيين وعمليات اغتيال خلال حصار مدينة ساراييفو، واحتجاز موظفين أمميين كرهائن.

الفاتيكان يتوسط لحل النزاع الفنزويلي

أعلن الأمين العام لإتحاد دول أمريكا الجنوبية أرستو سامبر، أنّ الحكومة الفنزويلية وافقت على انضمام الفاتيكان إلى وساطة دولية لإجراء حوار مع المعارضة التي كانت تطالب بذلك.

وأضاف الأمين العام الذي يقوم بتسهيل الحوار بين الحكومة الفنزويلية و«طاوله الوحدة الديمقراطية» أنّ «الطرفين قبلا ن يواكب الفاتيكان مهمة التسهيل التي تقوم بإنتاجها»... «إنه نيا سار، يمكن أن يغني العملية لإيجاد مخرج للآزمة السياسية والاقتصادية التي تشهدهما فنزويلا».

وكانت المعارضة دعت مطلع الشهر الحالي الفاتيكان إلى الانضمام للوساطة الدولية، التي يقوم بها رئيس الحكومة الإسبانية الأسبق خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو والرئيسان السابقان للدومينيكان ليونيل فرنانديز وبينما مارتين تورخوس. إذ أعلنت المعارضة استعدادها للمشاركة في اجتماع أول، بشرط الحصول على ضمان بإجراء استفتاء حول إقالة مادورو والإفراج عن قاداتها المسجونين واحترام استقلالية البرلمان.

انتشال 17 جثة وإنقاذ 1128 مهاجراً من البحر المتوسط

قال خفر السواحل الإيطالي، إنّ سفينة تابعة للبحرية الأيرلندية انتشلت 17 جثة، عندما توجهت لمساعدة مهاجرين مكسدين في قارب خشبي قبالة ساحل ليبيا، في يوم أحفل آخر من محاولات عبور البحر إلى أوروبا.

وقال المتحدث باسم خفر السواحل، إنّ السفينة «إل.إي جيسس جويس» التي تقوم بهما البحث والإنقاذ في البحر المتوسط، انتشلت جثث 16 رجلاً، إضافة إلى جثة صبي واحد، ولم يبدل المتحدث بمزيد من التفاصيل عن سبب وفاة هؤلاء أو جنسياتهم. وانتشلت سفن الإنقاذ، في وقت سابق، 22 جثة من قارب مطاطي قبالة الساحل الليبي، وقالت المنظمة الدولية للهجرة إنّ نحو 3 آلاف شخص لقوا حتفهم خلال محاولة الوصول إلى أوروبا عبر البحر منذ بداية العام. وقال خفر السواحل، إنّ السفينة «جيسس جويس» وسفينة تابعة للبحرية الإيطالية وسفينة بريطانية، تشارك في عملية الإتحاد الأوروبي لمكافحة تهريب البشر وسفينة تشغلها منظمة للإغاثة أنقذت مجتمعة 1128 مهاجراً.



موقفه من اللاجئين غير الشرعيين قائلًا «إنهم ينتزعون الوظائف من المواطنين الأمريكيين وفي بعض الحالات يرتكبون جرائم، متمها الرئيس باراك أوباما بتاجيح التوترات العرقية بدلا من تهدئتها».

وتحدث المرشح الجمهوري عن موجة من العنف التي اجتاحت مدنا أميركية متعهداً «بإستعادة القانون والنظام، محذراً من أنّ 180 ألف مهاجر غير شرعي لهم سجلات جنائية» يتجولون بحرية الليلية لتهديد المواطنين المسالمين».

ومضى بالقول «لدي رسالة إليكم جميعاً؛ الجريمة والعنف اللبدان يضريان اليوم بلدنا سينتهيان قريباً. بدءاً من 20 كانون الثاني 2017 سنستعيد الأمان»، حيث سيتولى الرئيس القادم منصبه رسمياً في العشرين من كانون الثاني. وقدم ترامب نفسه على أنه بديل جديد للسلامة التقليديين، وأنّ لديه الرغبة لمساعدة الأميركيين

وزير العدل التركي: الإعدام يجب أن يرجع لعوامل قانونية لا للاتحاد الأوروبي

يلدريم: خطر الانقلاب ما زال قائماً



لغولن بالسفر إلى دولة ثالثة في الوقت الحالي. كما حثّ أتينا على ترحيل الجنود الأتراك الذين تورطوا في محاولة الانقلاب وفروا إلى اليونان بعد فشلها.

بدوره، قال وزير العدل التركي بيكر بوزداج، أمس، إنّ مسألة إعادة العمل ببعقوبة الإعدام بعد محاولة الانقلاب الأخيرة يجب حسمها من منظور قانوني لا على أساس ما يريده الإتحاد الأوروبي.

وفي السياق، حذرت منسقة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، تركيا من استخدام المؤسسات الديمقراطية لتقويض حقوق الإنسان في البلاد عقب محاولة الانقلاب الفاشلة. وقالت موغيريني في لقاء بمؤسسة كارنجي للسلام «نقول لأصدقائنا الأتراك بصورة واضحة للغاية إننا ندمع بشكل كامل المؤسسات، المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات الشرعية، لكن لا يوجد عنز أو سبيل يمكن من خلاله لرد الفعل أن يقوض الحريات والحقوق الأساسية». وأضافت «ما نراه على وجه الخصوص في مجالات الجامعات والإعلام والقضاء غير مقبول».

أكد رئيس الوزراء التركي بّن علي يلدريم أنّ هناك من يسعى لمحاولة انقلابية جديدة في تركيا، مشيراً أنّ خطر الانقلاب ما زال قائماً. وقال «إن هذا لن يكون سهلاً وعلى المواطنين الاستماع للبيانات الرسمية فقط. الخطر لم ينته لكن ليس هناك ما يدعو مواطنينا للقلق».

يلدريم تابع قائلًا «علينا الفصل بين المؤسسة العسكرية وجماعة غولن الإرهابية»، في إشارة إلى الداعية الديني التركي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، الذي اتهمته أنقرة بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل في 15 تموز.

من جهته، قال وزير خارجية تركيا مولود تشاوشوغلو، إنّ الولايات المتحدة لا تحتاج إلى سنوات لتسليم غولن، وقال «إذا أردتم التسوف في تسليم غولن فقد يستغرق الأمر سنوات لكن إذا حسنت أمركم فمن الممكن إتمام المسألة في فترة قصيرة».

تشاوشوغلو أضاف أنّ الولايات المتحدة عرضت تشكيل لجنة للبحث بتسليم غولن، وأن تركيا مستعدة للمشاركة فيها، مشيراً إنه يجب عدم السماح

أردوغان يؤسس لتركيا الجديدة

على أنقاض التمرد الانقلابي

◆ د. هدى رزق

أثار تقصير الاستخبارات الوطنية التركية ضجة في الأوساط السياسية، فيما تحدثت معلومات من تلقى هاكان فيدان تحذيراً حول إمكانية حدوث انقلاب قبل ساعات من تنفيذ، لم يأت تصريح أردوغان حول تقصير الاستخبارات عبثاً بل ليعدّد الطريق أمام القرار الذي اتخذ منذ أكثر من أسبوعين، أي قبل انقلاب 15 تموز الذي يرمي إلى إقالة هاكان فيدان من منصبه وإرساله إلى الخارج كملحق عسكري، وتعيين السفير التركي في واشنطن مكانه.

كما أنّ طرح الشكوك حول عدم كشف استخبارات الجيش للتحركات المشبوهة داخل المؤسسة العسكرية بالرغم من حيازتها لمعلومات، حول هيكلية الغوليين (انصار غولن) في الجيش وهويات الأعضاء المنضوين في الجماعة قادت إلى طرح مسألة إعادة هيكلية الجيش الذي أهين على يد الجماعات المسلحة التابعة لحزب العدالة والتنمية بعد الانقلاب، فيما جرى تسريب معلومات تفيد بأنّ خطة التطهير كانت قد اتخذت قبل الانقلاب، وأنّ اتهامات بالتجنّس كانت ستوجه لضباط في الجيش وكانت في طريقها إلى التنفيذ. حيث كان سيجري سجن البعض بتهمة الخيانة وإقالة البعض الآخر وإنّ القرار كان سيمصدر عن اجتماع «المجلس العسكري الأعلى» في الأول من آب المقبل.

موضوع تطهير الجيش من جماعة غولن، كان قد طرح العام المنصرم على رئيس الأركان السابق الجنرال نجدت أوزال الذي طلب تأجيل الموضوع لعدم رغبته بافتعال مشكلة داخل الجيش، لا سيما أنّ حزب العدالة والتنمية متهم بتقليل أظافر الجيش بعد قضيتي بليوز وأرغينتيون، اللتين أدتا إلى سجن جنرالات كبار من الجيش بحجة التآمر على الحكومة، التي كان يرأسها أردوغان آنذاك. لكن ومنذ شهرين تقريبا جرت تيرة هؤلاء بعدما حكم على بعضهم بالسجن مدى الحياة، وذلك بسبب غياب الأدلة.

الواضح أنّ المجلس العسكري لم يتوقع مثل هذه الانتفاضة، لكن ثمة اختراقات حدثت. افتقر انقلاب 15 تموز إلى أسبوط قواعد الانقلابات، واشتراطات النجاح قياساً إلى الانقلابات السابقة في تركيا. فالانقلابيون لم يسيطروا على الحكومة والبرلمان ولا على وسائل الإعلام، لم يكن هناك أيّ تنسيق مسبق مع فروع «الدولة العميقة» من مؤسسات الشرطة والقضاء، فالانقلاب ولد ميتاً. لكنه أوى وظيفة الانقضاض على جماعة محمد فتح الله غولن، حيث وجدوا في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها العسكرية والشرطة والقضاء وفي قطاعي التربية والتعليم، وتمّ إغلاق مدارسهم وملاحقتهم تحت شعار الخيانة، وهي مسألة أخلاقية وسياسية بالنسبة للجماعة وسوف تؤثر على سمعتهم في الخارج، حيث يديرون المدارس المنتشرة في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا، هذه المدارس التي طالب أردوغان الدول في فترة سابقة بتسليمه إيّاها ولم يلق آثاناً صاغية.

ومع استمرار إقالة ووضع قضاة في التصرف وأكثر من 50 ألف شخص وتطعيم صورة الجيش التركي أمام العالم أجمع، والشرع في إعادة هيكلته بعد فرض قانون الطوارئ، يتصرّف أردوغان وكأنّ هذا الانقلاب كان «هبة من السماء»، من أجل فرض رؤيته لتركيا الجديدة التي كانت جزءاً من أجندته حتى العام 2023... ظهر إعلان حالة الطوارئ وإعادة هيكلتها كل مؤسسات الدولة، وكأنه تنفيذ لخطة مرسومة كان يتقنها حصول هذا التمرد، فالنتيجة كانت انقلاباً على الدولة التركية الأتاتوركية وبنيتها التي أصبحت هشة.

لعل العملاقة الكبرى هي تلك التي طالت مؤسسة الجيش التي كانت تعتبر عكامة قوية تحاكي التحديث الغربي. فالجيش يعيش أزمة هوية منذ بداية حكم العدالة والتنمية. إذ تمّ إضعاف الطابع العلماني، ويمكن لهيكله هذه المؤسسة أن يجعله أكثر حساسية للدين وأن يصعب أكثر بعداً عن الغرب.

تعود حرب السيطرة على تركيا بين جناحي الإسلام التركي السياسي والإسلام الاجتماعي إلى بداية عهد العدالة والتنمية في الحكم، فجماعة غولن سعت للحصول على وظائف داخل الجهاز القضائي والشرطة وتغلغل في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها منذ السبعينات في ظلّ النظام العلماني المتشدد في تركيا، من أجل إحداث تغيير تدريجي، استعان أردوغان بجماعة غولن كحليف طبيعي في بداية حكمه كونها داخل الشرطة والجهاز القضائي، وسعى إلى تقييدها بوجه العلمانيين، لكن بعد أن تمّ له الأمر، وتمكن من الحكم، عصفت الخلافات بعلاقتها معها، وهو صراع أيديولوجي وسياسي في آن، فحزب العدالة والتنمية أثبت في السنوات الخمس الماضية توجهاً عميقاً نحو الإسلام السياسي، بعد أن كان يدعي البعد عنه لكنه عاد إليه تدريجياً في السنوات القليلة الماضية.

هذه الخلافات بدأت عام 2010 منذ إرسال «سفينة الحرية» إلى غزة حتى استدعاء القضاء لهاكان فيدان للتحقيق معه، بشأن المصادات مع حزب العمال الكردستاني إلى محاولة أردوغان إقفال مدارسها، فدعمت الجماعة تظاهرات حذية جزي وكشفت فضيحة الفساد عام 2013 التي طالت أردوغان وابنه ووزراءه في الحكومة؛ مدعمة بالصور والوثائق والرشاوى.

كان ردّ أردوغان قاسياً إذ ضرب قطاعات الجماعة المالية والتجارية والإعلامية والترابوية، ووضعا على لائحة الإرهاب واعتبرها دولة موانية وبدا بعملية تطهير في صفوفها من أجل وضع اليد على مؤسساتها. وطالب الولايات المتحدة الأميركية بتسليمه غولن أكثر من مرة، حتى إنّ إشاعات انقلاب عسكري كانت قد راجت منذ شهرين، بعد كتابة أحد المقالات في صحيفة أميركية أنّها وجود أردوغان في واشنطن، حيث قامت الجماعة بتظاهرات ضده. طالب أردوغان بعد الانقلاب واشنطن بتسليمه غولن، وهددت أوساطه بإغلاق قاعدة أنجريك، التي لم تعد تثير اهتمام الأميركيين الذين باتوا ينطلقون في حربهم ضدّ «داعش» من قاعدتهم في إقليم كردستان العراق، ومن المتوقع أن يقيموا في هذه المنطقة حوالى خمس قواعد عسكرية.

لا يبدو أردوغان مهتماً برأي المعارضة التي وقفت إلى جانب الشرعية، والتي خشيت أنّ تطالها اتهامات الضلوع في الانقلاب، حيث شاع بأنّ الانقلابيين ليسوا فقط من جماعة غولن، إنما هم أيضاً من العلمانيين المتضمرّين من سياسة العدالة والتنمية. شهدت فترة ما بعد الانقلاب عراضة لقوة العدالة والتنمية، واتباعها من البوليس إلى القوات الخاصة إلى المسلحين الموالين للحزب، كما تشهد تركيا اليوم كمّاً للافواه ورقابة على الإعلام، وخوفاً بسبب الرهبة من الحدث والحد من الحريات. ربما سينتفضي أردوغان إلى الداخل لكن الثمن الباهظ هو الحصول على السلطة كاملة في تركيا بعدما شرع في إقالة داود أوغلو وتحميله بشكل غير مباشر مسؤولية سياسة تركيا خلال خمسة أعوام، وسيفيل عاجلاً فيدان الذي سيتلقى على علاقته تهم ألقها التقصير. أما المعارضة العلمانية المتمثلة بحزبي الشعب وحزب الحركة القومية، فسيتّم لحظ حصتها في التحيينات الجديدة حسب حجمها التمثيلي في تركيا الجديدة، من أجل التأكيد على «ديمقراطية» مشروع أردوغان!

رصد منشأة نووية سرية في كوريا الشمالية

أعلن معهد العلوم والأمن الدولي الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، أنه اكتشف موقعا كوريا شماليا يعتقد أنه منشأة نووية سرية. وذكرت وكالة «رويترز» التي اطلعت على تقرير صادر عن المعهد بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، أنّ الحديث قد يدور عن منشأة استخدمتها كوريا الشمالية، في المراحل الأولى لبناء برنامجها لتخصيب اليورانيوم للاعتماد عليه في تصنيع أسلحة نووية. وذكر التقرير، أنّ الموقع يقع في بعد 43 كيلومترا من مجمع يونغ بيون النووي، ربما كان يلعب دورا رئيسيا في تصنيع أجهزة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.

وقال مديرين للبرايت رئيس المعهد في التقرير أنّه «من الضروري تحديد أين تحصب كوريا الشمالية اليورانيوم... ومعرفة أين قامت بهذا في السابق»، مضيفا «إنه ليس واضحا إن كان مصنع مكونات الطائرات لا يزال يعمل، لكن معلومات من منشقين تشير

إلى أنّه ربما تكون هناك ثلاثة مصانع لإنتاج أجهزة الطرد المركزي تعمل في كوريا الشمالية على الرغم من أنّ مواقع هذه المصانع لم يتمّ تأكيدها». وأوضح المعهد في تقريره أنّ ما يعتقد أنها منشأة البحوث والتطوير الأولى لأجهزة نووية لكوريا الشمالية، تقع داخل مصنع لمكونات الطائرات على سفح جبل مجاور لقاعدة بانغ هيون الجوية. وجرى تحديد موقع المنشأة باستخدام صور التقطتها أقمار صناعية تجارية. وذكر التقرير، في هذا الخصوص خيرا أورده في حزيران عام 2000 صحيفة يابانية عن مصادر صينية، قالت إنه توجد منشأة سرية داخل جبل تشونما بكوريا الشمالية. وأضافت الصحيفة نقلًا عن «مسؤولين حكوميين مطلعين» أنّ المنشأة التي لم يعلن عنها ملققة بصنع تحت الأرض لإنتاج مكونات الطائرات. ونقل التقرير عن مصدر لم يتم الكشف عن هويته، القول إنّ المنشأة قد يكون بها ما بين 200 إلى 300 جهاز للطرد المركزي.